ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710 مجلة دراسات إقتصادية
المجلد: 21 العدد: 01 السنة: 2021 ص ص: 89-103

مساهمة قطاع التأمين الجزائري في سوق التأمين الإفريقي خلال الفترة 2010-2017

The contribution of the Algerian insurance sector to the African insurance market during the period 2010-2017

قميري حجيلة*، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، h.kamiri@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/05/05	تاريخ القبول: 2021/06/01	تاريخ النشر: 2021/06/30	المؤلف المرسل: قميري حجيلة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إجراء تحليل معمق لنظام التأمين الجزائري والإفريقي، ومحاولة قياس أداء كل هذه الدول من خلال تقديم حصيلة نشاط المعاملات فيها خلال الفترة 2010-2017، إضافة إلى تقييم المؤشرات الأدائية لكليهما، لاسيما نسبة الكثافة ومعدل الاختراق، وذلك مقارنة بالمستويات والمعايير الدولية.

إن صناعة التأمين بالدول الإفريقية تعرف تحولات بنيوية عميقة، وذلك من خلال الجهود التي تبذلها أجهزة الإشراف والرقابة في هذه الدول والرامية إلى تسريع وتيرة نمو هذا القطاع المالي، وذلك بالنظر لأهميته التنموية.

الكلمات المفتاحية:

هيأت الإشراف والرقابة، التأمين في إفريقيا، سواق التأمين.

Abstract :

This research aims to: Conduct an in-depth analysis of Algeria and African insurances system And try to measure their performance And try to measure the performance of each of them by offering the proceeds of the subscription activity during the period (2010-2017), In addition to evaluating the performance indicators of them, Especially the density and penetration rate , Compared to levels and international standards.

the insurance industry In the African countries, has known several profound structural changes, through the efforts of Supervision and control devices in these countries In order to accelerate the growth of this financial sector, given their developmental importance.

Keywords:

Supervision and Oversight Authority, Insurance in Africa, insurance market.

* **المؤلف المرسل:** قميري حجيلة

1. مقدمة:

تعد منظومة التأمين كمركبة من النظام المالي قطاعا هاما في إقتصاديات الدول، وذلك لما يؤديه من توفير الحماية للأفراد و المؤسسات في إطار تسيير وإدارة المخاطر المختلفة ، حتى أن المؤسسات العلمية والأكاديميات البحثية أصبحت تدرسه وتعد متخصصين في مجاله إلى مستوى الدراسات العليا وذلك لإسهامه الحقيقي والإيجابي في تحقيق دالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الموارد المالية المعتبرة التي يوظّفها كمدخرات وفوائض في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذلك لدوره في استقرار المجتمعات، ولقد زادت أهمية التأمينات بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات، واستكمال الضلع الثالث للعولمة الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية)، من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS المنبثقة عن قرارات المنظمة العالمية للتجارة الملزمة والهادفة إلى إنهاء احتكار القطاع العام، وإلغاء كل أشكال الدعم والحماية.

وقد شهد قطاع التأمين في الجزائر نمواً متزايداً، وتغيرات كبيرة وسريعة، تزايد نسقها وأهميتها في السنوات الأخيرة، بعد موجة الإصلاحات التي مسّت مختلف جوانب القطاع (الوساطة، التأمين البنكي، الفروع، التعويضات، التوظيفات، وغيرها)، حيث أن الاستثمار في سوق التأمين الجزائري ما يزال متفتحا للعديد من الشركات الراغبة في استغلال الفرص، والمكاسب المتاحة التي يتمتع بها، وبالمناخ الاستثماري الخصب، كما كان للاختلال المالي الذي عرف سنة 2014 بسبب الأزمة البترولية الأخيرة تأثير خاص على قطاع التأمين الذي تأثر كغيره من مركبات الاقتصاد الجزائري الأخرى.

وفي ذات السياق، يبقى نمو قطاع التأمين الجزائري مرتبطا بعدة عوائق وصعوبات منها ما يتعلق بالبنى التحتية له، ومنها ما يتعلق بالمناخ والمحيط السائد، ومنها ما يتعلق بعوائق ضعف الوعي التأميني والعوارض الدينية والثقافية التي تؤثر على تطور هذا القطاع.

1.1 إشكالية الدراسة:

وفي محاولة للإضاءة على الوضع الحالي لسوق التأمين الجزائري، أردنا القيام بذلك من خلال استعراضه كمركبة من السوق الإفريقي للتأمينات من خلال التعرض لبعض الدول التي حدثت فيها تغيرات ساهمت في تطور هذا السوق ونموه، كما تعد أسواق هذه الدول فرصة واعدة من شأنها أن تسهم في دفع عجلة النمو للقطاع، وكذلك للقارة الإفريقية ككل.

وانطلاقا من الطرح السابق تتضح معالم الإشكالية، وتبرز جوانبها في التساؤل المحوري التالي: **كيف يساهم سوق التأمين الجزائري في تطوير سوق التأمين الإفريقي ؟**

2.1 فرضيات البحث:

في محاولة لتحليل الإشكالية المطروحة سابقا قمنا باعتماد الفرضيتين التاليين:

- سوق التأمين الجزائري لم يتأثر كثيرا بالمتغيرات العديدة التي شهدها خلال فترة الدراسة، وبقي مستقرا بصفة شبه كلية.
- يساهم سوق التأمين الجزائري في التأثير على سوق التأمينات الإفريقية من خلال معدلي الكثافة والدخول.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة المتنامية لقطاع التأمين، والتي يكتسبها من خلال النتائج المحققة من سنة لأخرى على المحلين الوطني والدولي، وكذلك من خلال الدور المزدوج له بين الاستثمار في الفوائض وتحقيق الأرباح من جهة، وتحقيق التغطية من المخاطر والحماية منها من جهة أخرى، ولذلك نرغب في رؤية هذه الازدواجية على مستوى السوق المحلي والإفريقي على حد السواء.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق بعد ثنائي متمركز أساسا في الرغبة لإبراز وتشخيص الوضع الحالي لكلا من السوقين الجزائري والإفريقي، من خلال بعض الدول محل الدراسة، والتعرف على الأسباب والعوائق الحقيقية التي تعترض تطور ونمو بعض المؤشرات التأمينية، كمعدل الكثافة والاختراق و النمو التأميني، مع تقديم قراءة في بعض الأرقام والمؤشرات الإحصائية.

5.1 محاور الدراسة:

ومحاولة لتتبع المنهجية المعتمدة لوضع اليد على العثرات التي تقف أمام أسواق التأمين للدول المعنية بالدراسة، فإننا سنعالج الإشكالية المطروحة من خلال محورين أساسيين هما:

- تشخيص واقع سوق التأمين في الجزائر؛
- تحليل وعرض مؤشرات أسواق التأمين الإفريقية.

2. تشخيص واقع سوق التأمين في الجزائر.

إن المتتبع لسوق التأمينات في الجزائر يستطيع استنتاج فكرة جوهرية، مفادها أن التغييرات التي واكبت نموه وتطوره ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتغيرات والتطورات التي حدثت على مستوى الاقتصاد الجزائري ككل، فالتغيرات التي حصلت على مستوى المنظومة البنكية، أو صناديق التقاعد أو غيرها هي نفسها التي مست قطاع التأمين، مع فارق أخذ

خصوصية القطاع بعين الاعتبار، وللتفصيل في هذا الجانب سنعالج هذا المحور من خلال العرض العام لسوق التأمين في الجزائر، ثم تحليل هذا السوق للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

1.2 العرض العام لسوق التأمين في الجزائر:

من خلال هذا العرض سنقدم الوضع الحالي الذي يتشكل منه قطاع التأمين في الجزائر، انطلاقا من تطوره التاريخي، وحتى مركباته من شركات وهيأت الإشراف والرقابة.

أ. تطور قطاع التأمين في الجزائر:

عرف قطاع التأمين في الجزائر عدة تغيرات وتحولات واكبت المراحل التي عرفها الاقتصاد ككل، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- **فترة ما قبل الاستقلال(قبل 1962):** حيث خضع النظام للتبعية الفرنسية في كل جوانبه، وما يميز المرحلة صدور قانون 10 أوت 1933، حيث يعد القانون الساري المفعول حتى الاستقلال (جديدي،2005، ص 15)؛
- **فترة ما قبل احتكار الدولة (1962-1965):** حيث واجهت الجزائر بعد الاستقلال عدة صعوبات بسبب الاستمرار في تسيير النظام وفق المعمول به قبل الاستقلال، بسبب عدم الخبرة والمعرفة بخبايا النظام، وواصل المستعمر الفرنسي السطو على مقدرات الشركات وتشغيلها لحسابه ودولته وهذا بسبب عدم قدرة الجزائريين على التسيير و المراقبة بسبب قلة الخبرة، لذلك فرضت الدولة القانونين 63-197، 63-201 المتعلقين بفرض رقابة الدولة الجزائرية على مؤسسات التأمين من جهة و بالتزامات وضمانات المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى (بلعزوز و حمدي ،2011، ص 366)؛
- **فترة احتكار الدولة لقطاع التأمين (1966-1972):** عرفت هذه المرحلة عمليات إعادة تأميم قطاع التأمين، وتوفير جو من المنافسة بين كل شركات التأمين الوطنية العاملة آنذاك، بغية تنمية القطاع وتحقيق الانسجام مع القطاعات الأخرى في البلاد (NAOURI,2011,p 16)؛
- **فترة التخصص (1973-1988):** تضاعف احتكار الدولة لقطاع التأمين في هذه الفترة، كما تم إنشاء العديد من شركات التأمين الوطنية الكبرى، والتي تميزت بالتخصص في نوع معين من نشاطات المحفظة التأمينية، فمثلا الشركة الوطنية للتأمين SAA تخصصت في تأمين الأخطار الصغيرة كالسيارات و أخطار التأمين على الحياة (ABOURA ,2011,p3)؛
- **فترة إلغاء التخصص(1989-1994):** شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات انطلاقا من تحول شركات التأمين إلى مؤسسات اقتصادية عمومية EPE في ظل استقلالية المؤسسات، ورفع التخصص حتى توسع

شركات التأمين حصصها السوقية، ووصولا إلى فتح الباب لممارسة نشاط التأمين في جو تسوده المنافسة من خلال البحث عن أسواق جديدة (بن خروف، 2005، ص 35)؛

- **فترة رفع الدولة احتكار القطاع أو الخوصصة (1995-2005):** وأهم ما ميز المرحلة هو صدور أول تنظيم جزائري لقطاع التأمين، تمثل في المرسوم رقم 95-07 بتاريخ 29 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات(الجريدة الرسمية الجزائرية ، 1995، ص ص 07-15)، والذي فسح المجال للمستثمر الخاص والأجنبي ممارسة نشاط التأمين في الجزائر، كما سمح بتوزيع المنتجات عن طريق الوسطاء المعتمدين المتمثلين في الوكلاء والسماسرة (KPMG ,2009,p14)؛

- **فترة الإصلاحات والبحبوحة المالية (2006-2014) :** وأهم ما ميز المرحلة هو مواصلة الإصلاحات من خلال صدور القانون 04-06 في 20 فيفري 2006 المعدل و المكمل للمرسوم 95-07 من أجل وضع آليات جديدة لضمان تنظيم ومراقبة أفضل لقطاع التأمين من خلال تحسين الحوكمة والسلامة المالية ، وإعادة تنظيم الإشراف والرقابة على شركات التأمين (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2006، ص ص 03-12) ، كما صدرت العديد من المراسيم التنفيذية لعل أهمها المرسوم 07-153 الصادر في 22 ماي 2007 المتعلق بالتأمين البنكي، والمرسوم 7-152 الصادر بنفس التاريخ السابق والمتعلق بمنح مدة 5 سنوات لشركات التأمين للفصل في النشاط بين تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص من خلال إنشاء شركات مستقلة تمارس تأمين الأشخاص كمحفظة مستقلة عن الأضرار؛

- **الوضع الراهن لشركات التأمين (2015 إلى اليوم):** وتتميز هذه المرحلة بتأثر التوازنات المالية لأغلب شركات التأمين وعلى وجه التحديد الخاصة منها بسبب الأزمة المالية الراهنة التي أثرت على الاقتصاد الجزائري ككل مما استوجب البحث عن مصادر تمويل جديدة خارج نطاق المحروقات، وضرورة العمل الجدي والاعتماد على النفس في توفير السيولة اللازمة لضمان الالتزامات تجاه العملاء من جهة، وتحقيق الربحية من جهة أخرى، كما ارتفعت أعداد المنادين إلى ضرورة إصلاح قانون التأمينات وحماية المؤسسات الخاصة من الضغوطات والمضايقات التي تمارسها المؤسسات العمومية عليها، وخصوصا أنه لحد الساعة لا تزال المؤسسات العمومية تسيطر على أكثر من 75% من الحصص السوقية للتعويضات أو الإنتاج (المجلس الوطني للتأمينات، 2019، ص 13)؛

ب. هيكل سوق التأمين الجزائري:

عند التحدث عن سوق التأمين في الجزائر فالمقصودين هم الأطراف المؤثرة في العرض والطلب على التأمين، فبالنسبة للطالبين فهم العملاء أو الزبائن مهما كان نوعهم ويتعلق الأمر بالأشخاص والمؤسسات، أما العارضين فهم

بالدرجة الكبرى الهيئات الرقابية والتنظيمية والخبراء، وشركات التأمين والوسطاء، وسنركز في هذا العرض على كفة العارضين من خلال ما سوف يتم معالجته أدناه.

- **الهيئات الرقابية والتنظيمية والخبراء:**

الغرض من هذه الهيئات ليس ممارسة النشاط التأمين، بل حماية مصالح المتعاملين في سوق التأمين وتنمية القطاع، ومدى احترام العاملين لمعايير الممارسة والمهنة والتشريعات والنظم (KPMG ,2015,pp15-22)، كما تعمل على المشاركة في إعداد المراسيم والأطر التشريعية والتنظيمية، وإعداد الدراسات وتقديم المساعدات والخبرات للعاملين، وأهم هذه الوحدات:

- **وزارة المالية:** تقوم بالوصاية على شركات التأمين، ولا يمكن ممارسة النشاط التأميني إلا بالحصول على الاعتماد بعد موافقة الوزير شخصيا، حيث توجد بالوزارة مديرية خاصة بالتأمينات.
- **المجلس الوطني للتأمينات (CNA):** تم إنشاؤه في 25 جانفي 1995 بهدف ترقية وتطوير نشاط التأمين في الجزائر، حيث يعمل على توجيه وتطوير سوق التأمين في الجزائر، والمساهمة في إعداد النصوص التنظيمية، ووضع التسعيرات المناسبة لسوق التأمين من جهة، ويعمل من جهة أخرى على البحث والدراسات التأمينية، والسهر على السير الحسن لمختلف شركات التأمين (المجلس الوطني للتأمينات، 2019، ص 01).
- **هيئات أخرى:** وهناك هيئات عديدة تشارك المجلس الوطني للتأمين في عمله ونقدمها على سبيل الذكر فقط وهي: لجنة الإشراف على التأمينات(CSA) وهي التي تمارس رقابة الدولة على نشاط التأمين، صندوق ضمان المؤمن لهم(FAGS) والذي يمثل صندوق لحماية شركات التأمين من أخطار السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، اتحاد المؤمنين الجزائريين(UAR) وهو جمعية مهنية متخصصة تهتم بمشاكل شركات التأمين
- **الخبراء:** وهم مختلف الخبراء الذين تستعين بهم شركات التأمين لتقدير الأضرار حسب تخصصهم، في شكل أشخاص، خبراء الاكتواريا، أو مؤسسات مثل شركة (SAE EXACT) المراقبة التقنية للسيارات، شركة (EXAL).

- **شركات التأمين و الوسطاء:**

سوف نقوم في هذا المستوى بعرض مختلف شركات التأمين الناشطة في الجزائر مرفقة بحصصها السوقية لسنة 2017 في الجدول أدناه، حيث أنه ومن خلال اطلاعنا على الجدول نلاحظ أن 90 % من الحصص السوقية للإنتاج تتعلق بتأمين الأضرار، وخصوصا تأمين السيارات، بينما يمثل تأمين الأشخاص ما مقداره 10 % من حصيلة الحصص السوقية، كما تحتل المؤسسات العمومية SAA ، CAAR، CAAT، CASH، CNMA ما مقداره 66 % من حجم الحصص السوقية للأضرار مقابل 24 % للمؤسسات الخاصة، وبالموازاة فإن إجمالي الحصص السوقية للمؤسسات

العمومية على الأشخاص يقدر ب 7 % للشركات الأربعة الأولى مقابل 3 % للقطاع الخاص، وهذا ما يبرز سيطرة المؤسسات العمومية على النشاط التأميني في الجزائر.

الجدول1: شركات التأمين في الجزائر وحصصها السوقية من الإنتاج لسنة 2017. **الوحدة %**

الشركة	الحصة السوقية	الشركة	الحصة السوقية	الشركة	الحصة السوقية
SAA	20	GAM	3	CARDIF AL	2
CAAR	11	MAATEC	-	SAPS	2
CAAT	17	CNMA	10	TALA	1
TRUST ALG	2	AXA DOM	2	CAARAMA	2
CIAR	7	/	/	AXA VIE	2
2A	3	مجموع الاضرار	90	MACIR VIE	1
CASH	8			MUTUALISTE	0
SALAMA	4			AGLIC	0
ALLIANCE	4			مجموع الأشخاص	10

المصدر: (المجلس الوطني للتأمينات، 2019،ص 45).

يتكون تعداد شركات التأمين في الجزائر لحد الساعة 24 شركة تأمين متمثلة في 21 المذكورة في الجدول أعلاه بالإضافة إلى 03 شركات متخصصة في أنشطة معينة من التأمين عكس المذكورة في الجدول، والتي تمارس كافة أنواع التأمينات سواء أضرار أو الحياة، وتتمثل المتخصصة في شركة CAGAX ,SGCI , CCR ، حيث تتخصص على التوالي في إعادة التأمين، تأمين القروض العقارية، تأمين الصادرات.

بالإضافة إلى تسويق المنتجات التأمينية عن طريق السماسرة والوكلاء العامين وشبابيك التأمين البنكي لدى البنوك المختلفة، حيث يوضح الجدول أناه تسويق المنتجات التأمينية عن طريق الوساطة.

الجدول 2: الإنتاج الكلي و حصة وسطاء التأمين 2010-2017 **الوحدة (مليون دج، %)**

البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج الكلي	81.713	86.675	99.630	113.995	125.505	127.900	129.561	133.685
حصة الوسطاء	21.982	24.039	28.388	31.736	35.934	37.606	38.090	40.239
نسبة إنتاج الوسيط	26.9	27.7	28.5	27.8	28.6	29	29.4	30.1

المصدر:(تويناز وحساني، 2018، ص 296).

وما يلاحظ من الجدول أن تسويق المنتجات التأمينية يتم عبر قنوات ومراكز بيع مباشرة تمثل من 70 إلى 74 % من الإنتاج الكلي للتأمين، بينما يتم تصريف من 26.9 إلى 30.1 % عن طريق الوساطة، والتي تتمثل كما أشرنا سابقا من الوكلاء العامين الذين يمارسون نشاط التأمين باسم شركات تأمين من خلال الوكالات المبرمة لهذا الغرض، أو عن طريق السماسرة الذين يقومون بتصريف هذه المنتجات بناءا على العمولات و الأرباح المحققة، وكذلك الشبابيك الموجودة داخل البنوك باسم التأمين البنكي والتي تقوم ببيع منتجات تأمينية محددة مسبقا في إطار تأمين الحياة، التأمين الفلاحي،القروض أو حسب التعاقد.

2.2 تحليل سوق التأمين في الجزائر للفترة 2010 إلى 2017:

إن الهدف من عرض هذه الفقرة هو تقديم صورة واضحة عن وضعية سوق التأمين الجزائري في الوضع الراهن حسب الإحصائيات المتوفرة، وذلك للتعريف ببعض المؤشرات المستخدمة في مجال التأمين على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي عن طريقها نستطيع قياس أداء التأمين ليس فقط على مستوى شركات التأمين، بل تأثير التأمين على النشاط الاقتصادي ككل، وقبل أن نقدم هذه المؤشرات نقدم في البداية توضيحا لها والغرض من استخدامها.

أ. معدل الدخول (معدل الاختراق):

وهو المؤشر الذي من خلاله يتم قياس ما يساهم به التأمين في الناتج الداخلي الخام (قندوز، 2015، ص 11)، حيث يسمح هذا المؤشر بقياس مدى قدرة شركات التأمين في المشاركة في تحقيق الدخل للدولة، وهو ما يعكس القوة الاقتصادية لهذه الشركات ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، فكلما كان أكبر من 5.0 أي أكثر من 50 % كلما دل ذلك على قوة شركات التأمين في الدخل الوطني والعكس صحيح، وتقاس كنسبة رقم الأعمال الاجمالي لقطاع التأمين على الناتج الداخلي الخام .

الجدول 3 : معدل الاختراق لشركات التأمين في الجزائر للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال الإجمالي مليون دج	80.72	87.11	99.82	114.85	125.60	128.60	130.55	138.02
الناتج الداخلي الخام مليار دج	12.049	14.519	15.843	16.644	17.205	16.702	17.407	18.907
معدل الاختراق %	0.67	0.60	0.63	0.69	0.73	0.77	0.75	0.73

المصدر: (المجلس الوطني للتأمينات، 2019، ص 45).

وما يلاحظ من الجدول أعلاه هو أن معدل الاختراق ضعيف جدا فهو لم يصل أقصى مستوى له منذ 2010 إلى 2017 مستوى 1% (بين 0.60 سنة 2011 إلى 0.77 سنة 2015)، فيما معناه أن المداخيل التي تحققها شركات التأمين لا تمثل إلا قيم ضعيفة أمام بقية القطاعات، وهو ما يدل أن رقم أعمال القطاع لا يقدم أي إسهام في زيادة النمو الاقتصادي، والملاحظ أن السوق لازال بكر لم يستغل حق الاستقلال رغم كل الجهود المبذولة، و الفرص المتاحة .

ب. الكثافة التأمينية:

وهو المؤشر الذي من خلاله يتم قياس نصيب كل فرد في المجتمع من أقساط التأمين، والذي نستطيع من خلاله قياس درجة الوعي التأميني للأفراد (شبيرة، 2018، ص 399)، حيث يسمح هذا المؤشر بقياس مدى مساهمة الأفراد في التأمين، وهو ما يعكس درجة الوعي التأميني ومدى قدرة شركات التأمين على توفير الحماية من المخاطر للأفراد والمجتمع، فكلما كان كبيرا دل على وعي الأفراد بجدوى التأمين وتحكم مؤسسات التأمين في القطاع والعكس صحيح، وتقاس كنسبة من الأقساط المجمعة بالمقارنة إلى عدد السكان في المجتمع .

الجدول 4 : معدل الكثافة التأمينية لشركات التأمين في الجزائر للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أقساط التأمين الإجمالية مليون دج	81.108	86.675	99.630	113.995	125.505	127.900	129.561	133.685
عدد السكان م ن	36.000	36.717	37.495	38.297	39.114	39.963	41.300	42.200
الكثافة(دج/ للسكان)	2.253	2.378	2.672	3.006	3.208	3.231	3.164	3.198

المصدر: (المجلس الوطني للتأمينات، 2019، ص 45).

وما يمكن أن نسجله كذلك من الجدول أعلاه أن ما يحصل عليه الفرد كحصة من أقساط التأمين يقدر من 2.253 دج سنة 2010 إلى 3.198 دج خلال سنة 2017 فطوال هذه السنوات لم تكن الزيادة معتبرة فهي في حدود 945 دج خلال 08 سنوات، وهي نسبة مستقرة تعكس عدم إقدام الأفراد على اقتناء عقود التأمين، وتدل أيضا على عجز شركات التأمين في استقطاب الزبائن لشراء عقود التأمين، والأسباب في ذلك كثيرة ، منها ضعف الوعي بدور شركات التأمين، عدم المعرفة بأصول التعاقد، والمحاذير الشرعية التي تحول دون التعاقد مع هذه الشركات بحيث يكتفي أفراد المجتمع بالتأمينات ذات الطابع الإجباري كالمسؤولية المدنية، والكوارث الطبيعية وغيرها.

ج. نشاط إعادة التأمين:

إن عمليات إعادة التأمين هي تلك العمليات الكبيرة أو الضخمة التي تتجاوز القدرة الاستيعابية للشركة، وتكون هذه الأخيرة متعاقدة مع شركات أخرى لرفع طاقتها وعدم تفويت هذه الفرص ذات الربحية العالية، والخسائر الكبيرة في

أن واحد، لذلك فهذه العمليات تحول العلاقة الموجودة بين المتعاقد (فرد أو مؤسسة) إلى شركات تأمين أخرى تسمى الشركة الأصلية للعملية بالشركة المباشرة، والجديدة بالشركات المعيدة، والتي تتحمل العملية التأمينية وتبعاتها من الأرباح والخسائر، وبالتالي التعويضات، وفي الحقيقة أن هذا الأمر مجال واسع نكتفي أن نسرد فيه ما يهم بحثنا فقط.

تهدف عمليات الإعادة إذن إلى: زيادة القدرة الإكتتابية لشركات التأمين، استقرار الأرباح، زيادة الحماية واقتسام الخسائر على نحو متوازن، الحصول على النصائح ومساعدات معيد التأمين (حلمي، 2001، ص 07).

إن عمليات إعادة التأمين لا تتجاوز في المجمل مستوى 3 % من إجمالي الإنتاج عمليات التأمين، وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة إلى ما يجب أن تكون عليه عمليات إعادة التأمين وقدرة السوق وهو ما يشكل فرصة ضائعة بالنسبة لنمو القطاع.

3. عرض وتحليل مؤشرات أسواق التأمين و إعادة التأمين الإفريقية.

بعد أن تم استقراء وضعية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017 في المحور السابق، والوقوف على الوضعية الحقيقية للقطاع خلال الفترة محل الدراسة، ومن ثم التعرف على العوائق والإشكاليات التي تعترض المنظومة وما ينتظر من شركات التأمين والمتعاملين في المجال العمل على تحقيقه للرقي بالقطاع إلى الأفضل، فإننا سنقوم في المحور الثاني من معاينة وضعية سوق التأمين الجزائري بالمقارنة إلى أقرانه من بعض الدول الإفريقية، ومعرفة واقعه بالمقارنة إلى هذه الدول، ولذلك سنقوم بعرض المؤشرات الأدائية لأسواق التأمين في إفريقيا، ثم التطرق للتحديات التي تواجه سوق التأمين في إفريقيا.

1.3 عرض مؤشرات أسواق التأمين و إعادة التأمين العربية:

هذا العرض سيتم من خلال الشكل أسفله الذي يقدم إجمالي المعاملات لسوق التأمين الإفريقي بالنظر إلى الأسواق العالمية وذلك للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 حسب الأرقام المتوفرة.

الشكل 1: مؤشر إجمالي المعاملات لسوق التأمين العالمية حسب القارات خلال الفترة 2010-2015

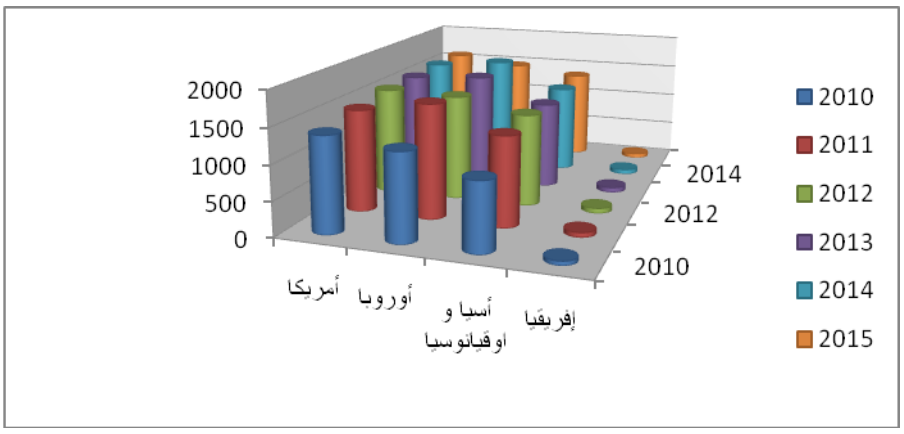

المصدر: (مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2017، ص ص 42-50).

وما يمكن قراءته من الشكل هو الحصة المتواضعة جدا لقارة إفريقيا من حجم معاملات التأمين العالمي والتي اتسمت بالاستقرار والثبات نوعا ما وكذلك التدني من جهة أخرى.

الجدول 5 : مؤشر إجمالي المعاملات لسوق التأمين وإعادة التأمين الإفريقي خلال الفترة 2010-2015 (م. $)

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جنوب إفريقيا	53.297	52.376	54.871	54.121	49.159	45.958
المغرب	2.592	2.859	2.857	3.180	3.400	3.122
مصر	1.585	1.714	1.818	1.851	1.968	2.108
الجزائر	1.162	1.201	1.250	1.440	1.597	1.262
تونس	783	835,4	825,4	872	915,6	848
بقية الدول الإفريقية	8.751	9.094,6	10.269,6	10.961	11.934,4	10.825
المجموع	68.170	68.080	71.891	72.425	68.974	64.123

المصدر: نفس المرجع السابق.

وعلى غرار ما تم التطرق إليه بالنسبة للحصة العالمية، فكذالك الأمر بالنسبة لإجمالي المعاملات أو رقم الأعمال الإجمالي والذي تستأثر جنوب إفريقيا بحصة الأسد فيه بنسبة تقدر بحوالي 78 % ، و22 % لبقية الدول الإفريقية وهذا على العموم ، بينما يقدر رقم الأعمال المحقق بين المغرب ومصر والجزائر وتونس هذه الأربع دول تقريبا بحجم رقم الأعمال المحقق في بقية دول الإفريقية والتي عددها 53 دولة (من إجمالي 58 دولة افريقية)

2.3 تحليل مؤشر الاختراق والكثافة التأمينيين:

حيث يظهر الجدول أدناه:

جدول 6 : مؤشر الاختراق التأميني لسوق التأمين الإفريقي خلال الفترة 2010-2015 (%)

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جنوب إفريقيا	14.8	12.9	14.2	15.4	14	14.7
المغرب	2.8	2.9	3	3	3.2	3.05
مصر	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
الجزائر	0.8	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8
تونس	1.9	1.8	1.7	1.8	1.9	2
قارة إفريقيا	3.59	3.62	3.65	3.5	2.8	2.9

المصدر: (مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2017، ص ص 42-50).

الملاحظ من الجدول أعلاه هو أن معدل الاختراق ضعيف جدا، إذ أنه لم يصل أقصى مستوى له منذ 2010 إلى 2015 مستوى 4% لكل الدول الإفريقية ما عدا جنوب إفريقيا، فيما معناه أن المداخيل التي تحققها شركات التأمين لا تمثل إلا قيم ضعيفة أمام بقية القطاعات، وهو ما يدل أن رقم أعمال القطاع لا يساهم في زيادة النمو الاقتصادي باستثناء دولة جنوب إفريقيا التي يحتل فيها قطاع التأمين أهمية ومكانة معتبرة في تركيبة الاقتصاد للدولة وفي تحقيق النمو الاقتصادي، فالطريق مازال طويلا أمام الدول الإفريقية، والسوق لازال بكرا لم يستغل حق الاستغلال رغم كل الجهود المبذولة والفرص المتاحة.

كما نسجل كذلك من الجدول السابع أدناه، وبنفس الكيفية التي تم تسجيله في سوق التأمين الجزائري أن ما يحصل عليه الفرد الإفريقي كحصة من أقساط التأمين باستثناء دولة جنوب إفريقيا التي تشكل الحالة الخاصة بكل معنى الكلمة أين يصل نصيب الفرد 1.000 دولار سنويا، تعد ما دون 100 دولار للفرد، وهي نسبة مستقرة تعكس عدم إقدام الأفراد على اقتناء عقود التأمين وتدل أيضا على عجز شركات التأمين في استقطاب الزبائن لشراء عقود التأمين، وهي تقريبا نفس الأسباب التي سجلت وتم التطرق إليها في حالة السوق الوطني، وبالملاحظة أيضا أنه باستثناء دولة جنوب إفريقيا التي يمكن القول أن سوق التأمين بها في حالة جيدة، وبعض الحالات المتعثرة والمطردة لبعض الدول، كالمغرب ومصر والجزائر، وتونس بدرجة أقل، فإن أغلب الدول الإفريقية الأخرى تتسم أسواق التأمينات بها بالاضطراب والضعف وعدم الاستقرار، وهي لا تزال بعيدة لكي تساهم في دفع وتيرة النمو الاقتصادي للدول.

جدول 7 : مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين الإفريقي خلال الفترة 2010-2015 (دولار للساكن)

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جنوب إفريقيا	1.054,7	1.037	1.081	1.025	925	843
المغرب	80	89	88	97	102	91
مصر	18.8	21	22	23	24	23
الجزائر	32.8	33	34	39	40	32
تونس	74	77	76	80	83	76
بقية قارة إفريقيا	63.7	65.2	67.3	66.3	61	54.7

المصدر: (مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2017، ص ص 42-50).

إن الإحصائيات المعروضة سابقا تجعلنا نستنتج التناظر الكبير الموجود بين أسواق التأمين في جل الدول الإفريقية، ماعدا دولة جنوب إفريقيا التي تنفرد في جميع مجالات الاقتصاد ولا ينفك قطاع التأمين أن يكون أحدها.

4. تشخيص وضعية قطاع التأمين في الجزائر وربطه بسوق التأمين الافريقي :

رغم العوائق العديدة التي تعرفها أسواق التأمين والإعادة عند الأفارقة، فإنها لا تزال تتمتع بالعديد من السمات والمزايا، لعل أهمها مدى مرونتها، وتوفيرها لفرص النمو مقارنة بالانكماش الذي أصيبت به غيرها من الأسواق بالنظر إلى الانعكاسات التي نتجت عن الأزمات المالية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، ويمكن إيعاز ذلك لجملة من الخصائص المعروفة عن القارة والتي نعرضها وفق النقاط الآتية السرد:

- الغنى المعروف عن القارة بالمواد الأولية ومقومات الصناعات الحديثة؛
- الأسواق الإفريقية وبكل واقعية من الأسواق البكر التي لا تزال مفتوحة على مصرعيها، وهو ما سوف يسمح بانتعاش الطلب من جديد موازاة مع البنى التحتية التي تعد مصدرا آخر لمظاهر التفوق الإفريقي؛
- انتهاج العمل بالتأمينات المتناهية في الصغر على نطاق واسع، والذي سيسهل وصول المنتجات والخدمات التأمينية إلى الطبقات الفقيرة والتي تمثل السواد الأعظم من هذه المجتمعات (SCHARZ ,2017 ,pp 27-38)؛
- ينبغي إعطاء أولوية أكثر لتأهيل وتدريب وتكوين الكوادر والعمال مما سيسمح من توفير الكفاءة والخبرة والمهارة اللازمة لممارسة المهام بكل قوة وفعالية، وخصوصا بالنسبة لخبراء الاكتواريا وإدارة المخاطر، وهو أيضا من الحلقات المفقودة داخل هذه الأسواق؛
- الوصول إلى درجة حماية حملة الوثائق والسندات من أخطار عدم القدرة على السداد، مما يساهم في زيادة الثقة في التعامل، وهو ما يسمح أيضا من زيادة الفوائض التأمينية التي توجه وفق سياسات هذه المؤسسات الاستثمارية، التي تساهم في الخفض المتكافئ لمستويات البطالة والتضخم معا؛
- مساهمة شركات تأمينية غير افريقية يعد خطوة ايجابية لتفعيل وتحسين الخدمات التأمينية واكتساب الخبرة والمهارة العالية، لكنه يمثل في الوقت نفسه تحدي كبير أمام بقاء ونمو واستمرار شركات التأمين الإفريقية بسبب المنافسة التي قد تؤدي إلى زوال هذه الشركات المتواضعة خصوصا في أداء الخدمة؛
- سوف يكون لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة دور كبير في نشاط التأمين الإفريقي والعالمي على حد سواء، وإذا لم يتم ذلك بالطريقة والكيفية المناسبتين، فقد يتسبب ذلك كما يتوقع بعض الخبراء إلى زوال العديد من الشركات خصوصا أمام تنامي ظاهرة انخفاض الوعي التأميني، بل وحتى عدم القدرة على شراء وثائق التأمين حتى وإن كان هذا الوعي عاليا.
- لا يختلف كثيرا وضع سوق التأمين في الجزائر عن نظائره في الدول الإفريقية الأخرى وذلك مقارنة مع الكثير من دول العالم، لكن عند المقارنة بين الدول الإفريقية فيما بينها فيمكن القول أن السوق الوطني أحسن وضع من العديد من أسواق التأمين في القارة، باستثناء بعض الدول وهم على التوالي: جنوب إفريقيا، المغرب، مصر، وهو ما يجعلنا في المرتبة الرابعة إفريقيا.
- تتسم المتغيرات والمؤشرات المدروسة نوعا ما بالثبات والاستقرار خلال الفترة التي تمت الدراسة فيها أي من 2010 إلى 2017، مع بعض التغيرات بالزيادة والنقصان، لكن في اتجاهها العام تعد مستقرة، رغم الأوضاع

المتغيرة التي عرفتها السوق الجزائرية للتأمين، والاقتصاد ككل خصوصا نهاية 2014 وبداية 2015 مع انهيار أسعار النفط (مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2017، ص ص 42-50).

- لا يزال سوق التأمين الجزائري من الأسواق البكر التي لم تستغل كما يجب، إلى جانب سيطرة القطاع العام على كافة المعاملات التأمينية بنسبة تتجاوز 75 % (SCHARZ ,2017 ,pp 27-38)كما تم التعرض له سابقا أغلبها متأتية من تأمين المسؤولية المدنية للسيارات، الأمر الذي يجعل السوق غير مستقر ومعرض إلى الأزمة في أي لحظة بسبب هشاشة المداخيل، وعدم اعتماد شركات التأمين على سياسات استثمارية واضحة وقوية من شأنها أن تكون سببا لتحقيق الفوائض، لا أن يكون الهدف منها التعويض وفقط.

5.الخاتمة:

إن شركات التأمين تستطيع أن تكون دافعا لتحقيق النمو الاقتصادي بمعناه الحقيقي، عندما تساهم في استثمار الفائض التأميني في مشاريع استثمارية حقيقية، فهذه التوظيفات تسمح من سحب التداول النقدي الزائد وبالتالي التقليل من التضخم، وتوظيف العمالة العاطلة وبالتالي تقليص حجم البطالة، ناهيك عن التوسع الاستثماري غير المباشر في سوق السندات والأسهم.

إن مؤشر الاختراق في السوق الوطنية وحتى الإفريقية باستثناء جنوب إفريقيا يعد ضعيفا مقارنة مع العديد من الدول الأخرى، حيث أن النتائج المحققة من قبل شركات التأمين لا تقدم كثيرا للاقتصاد، حيث تسيطر القطاعات الأخرى على مركبات ونمو الاقتصاد الوطني.

نفس النتيجة تسجل بالنسبة لمعدل الكثافة التأمينية، الذي يعد كذلك ضعيفا بالمقارنة مع ما يجب أن يكون، وهو ما يعكس الضعف التأميني وعدم إقبال المتعاملين على شراء عقود التأمين لأسباب متعددة منها الفقر، عدم الاستفادة الفعلية من التأمينات، المحاذير الشرعية، وغيرها، كما أن شركات التأمين لا تقدم الكثير لأفراد المجتمع حيث تظل الأقساط التأمينية المجمعة دون المستوى.

ضرورة تكامل وتعاون سوق التأمين الإفريقية والعربية وكأقل مستوى المغربية فيما بينها، في شكل تكتلات أو مجمعات لتحقيق نوع من التقدم والزيادة في القدرة الاستيعابية لشركات التأمين وبالتالي التوسع في الاكتتاب والاستثمار.

ضرورة إحلال العمل بالتأمين التكافلي للرفع من المحاذير الشرعية المعرقلة، وكذا بناء استراتيجيات استثمارية واضحة المعالم، وتقوية شركات التأمين للعمل أكثر في مجال الإعادة الذي لا يزال دون المستوى المطلوب.

ومن خلال استقرائنا للنتائج الرقمية ووفق للتقارير المحللة سابقا في هذه الدراسة، فقد شهدت سنة 2017 ارتفاعا للمعدل العالمي لإنفاق الفرد على التأمين إلى 650 دولار مقابل 638.3 منه سنة 2016،طبعا مع تسجيل فارق بين البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو، ويرجع ذلك بسبب الفوارق الموجودة في الدخول ومدى الوعي التأميني للأفراد، مع الملاحظة في ارتفاع نسبة الأهمية بالنسبة لتأمين الحياة، وهذا ما يعطي فرصا إضافية لاستغلال هذا المجال أحسن استغلال.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- بلعزوز بن علي، حمدي معمر ،2017، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق دراسة التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر 2017، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، السعودية.
- بن خروف عبد الرزاق، 2009، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزائر، مطبعة حيرد.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010 إلى 2015، أبو ظبي، الإمارات. https://www.amf.org.ae/ar/content، تاريخ الإطلاع 15-10-2017.
- تويتار رمضان، حساني حسين، 2018 دراسة تحليلية لواقع توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال جامعة الشلف ، العدد 06 جوان2018 .
- الجزائر، القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة في 12 مارس 2006.
- الجزائر، المرسوم رقم 95-07 المؤرخ في 29 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية العدد 13 الصادرة في 08 مارس 1995.
- الجزائر، الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، 2019، https://www.cna.dz/ ، تاريخ المعاينة 15-06-2019.
- شبيرة محي الدين، 2018، قوانين التأمين في الجزائر طورت المنظومة و لم تطور القطاع، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة العدد 50.
- عاليا حلمي، 2001، إعادة التأمين، البحرين، معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية، الطبعة الأولى.
- قندوز طارق، 2015، توصيف وتشخيص واقع سوق التأمين الجزائري و المغربي خلال الفترة 2000-2010، أفريل 2015، موقع التأمين للعرب http://www.insurance4arab.com ، تاريخ الاطلاع 15-04-2019.
- مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2015، http://www.cga.gov.tn، تاريخ الإطلاع 15-10-2017.
- مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2016، http://www.cga.gov.tn، تاريخ الإطلاع 15-10-2017.
- مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين تونس، 2017، http://www.cga.gov.tn، تاريخ الإطلاع 15-10-2017.

2.6المراجع باللغة الفرنسية:

- ABOURA Karim, 2011, le contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurances, séminaire national sur les sociétés d'assurances takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique , 2011, université ferhat abbas setif, alger.
- ANDEREAS Ballmann , 2018, African Insurance Organisation, Johannesburg, Africa Insurance Barometer.
- KPMG Algérie SPA, 2009, guide des assurances en Algérie, pixal, alger.
- KPMG Algérie SPA, 2015,guide des assurances en Algérie, ellips , alger.
- NAOURI Mokhtar, 2001, un fort potential à exploiter, alger, revue algérienne des assurances, N° 04.
- Scharz alms , African Insurance Organisation, Johannesburg, Africa Insurance Barometer 2017, No. 2 / May 2017.